



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



إعداد الأستاذ: فريجة عبد الرحمان

المحاضرة السادسة: كيفية كتابة عناصر مقدمة المذكرة في التقرير النهائي (شرح بأمثلة عملية)

الفئة المستهدفة: السنة الثانية ماستر – تخصص سياسات عامة

السنة الجامعية: 2026/2025

يواجه الباحثون والطلاب على حد سواء تحديا شائعا حول ترتيب العناصر الأساسية في كتابة المقدمة، وهذا التحدي نابع من غياب الاتفاق حول الترتيب الأمثل في بناء مقدمة الدراسة، فكل باحث يعتمد الترتيب الذي يراه منطقيا بما يتناسب مع طبيعة موضوعه والطريقة التي يتبعها في دراسته. لكن، حتى في ظل هذا الاختلاف، نقدم في هذه المحاضرة الترتيب المقترح والأكثر قبولا لعناصر مقدمة البحث:

اعتمدنا هذا الترتيب منطقيا، بناء على مجموعة من الأعمال المهمة حول منهجية البحث العلمي وإعداد مكرات التخرج الجامعية التي تؤكد على قاعدة الانتقال من العام إلى الخاص في كتابة المقدمة. أي "كتابة التمهيد"، ثم تضيق دائرة البحث نحو دوافع البحث. وهي الأسباب تقود إلى الاصطدام بالمشكلة ثم طرح الإشكالية. وبمجرد طرح الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية، ثم الحلول المؤقتة كفرضيات دون فصلها بعناصر أخرى. أما الأدبيات السابقة والمناهج والطرق والأدوات المعتمد تأتي لاحقا لتخبر القراء كيف ستحل هذه المشكلة وكيف سنجيب على الإشكالية، وأين موقعها في العلم، لكن بعض المدارس تضعها قبل الإشكالية لبناء الإشكالية عليها، والبعض الآخر بعدها لتبرير الحاجة للبحث حول الإشكالية، وكيفية الإجابة عن الإشكالية باختلاف طرق البحث وأدوات جمع البيانات والمعلومات وتحليلها، وكلاهما صحيحة). وفي ربط عناصر المقدمة بداية من هذه العناصر يتوجب على الباحث ان يكتب بلغة مرنة والاعتماد على الجسور المنهجية والانتقال السلس في كتابة فقرات المقدمة بشكل مترابط غير منفصل.



فيما يلي، سنقدم في هذه المحاضرة شرحاً لكيفية كتابة عناصر مقدمة البحث الرئيسية، مع أمثلة عملية وقوالب كتابة شائعة أقرب إلى تخصص العلوم السياسية.

1- تمهيد (يحدد المضمون بخلفية عامة للتعريف بالموضوع):

هذا الجزء ينطلق فيه الباحث من خلال أسلوب التدرج في الموضوع من العام إلى الخاص بفقرات متسلسلة، يوضح الخلفية العلمية والمعرفية للموضوع؛ مثل تحديد المجال المعرفي العام المرتبط بالموضوع (مثل: الأنظمة السياسية، أو العلاقات/السياسة الدولية، أو الدراسات الأمنية أو السياسات العامة، إلخ)؛ وكيف يندرج البحث ضمن هذا السياق المحدد أو وصفه (السياق المحلي، الإقليمي، العالمي وعلاقات التأثير والتأثر). ويتضمن كتابة هذا الجزء وفق أسلوب المثلث أو الهرم المقلوب، الحديث عن المتغير المستقل في هذا السياق العام المحدد، ثم ربطه في بيئة الدراسة بالمتغير التابع.

مثال تطبيقي:

شهد العالم في العقدين الأخيرين طفرة تكنولوجية غير مسبوقة ألقت بظلالها على مختلف أنماط التسيير الإداري، حيث تحول المفهوم التقليدي للإدارة القائم على الدعائم الورقية إلى نموذج الإدارة الإلكترونية الحديثة. ولم تكن المؤسسات الجزائرية بمنأى عن هذه الديناميكية العالمية، إذ سعت لتبني خيارات التحول الرقمي كاستراتيجية حتمية لعصرنة المرفق العام. وفي هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى انعكاس هذه التقنيات الحديثة على جوهر العمل الإداري المتمثل في جودة الخدمة المقدمة للمواطن

2- أسباب اختيار الموضوع:

أسباب الاختيار تنبني على أهمية الموضوع بإضفاء الطابع الشخصي (الذاتية) أو العلمي (الموضوعية)، أي توضيح الدافع وراء البحث (على المستوى النظري والإمبريقي)، ففي هذا الجزء يبدأ الطالب -الباحث بإبراز القيمة العلمية والعملية للموضوع بالأسلوب الذي يريئ لتقديم فهم للسبب وراء دراسة هذا الموضوع مقارنة بغيره في المجال، بتوضيح أهمية الموضوع ولماذا يستحق الدراسة والبحث.

مثال تطبيقي:

تضافرت جملة من الدوافع لتبني هذا الموضوع، نوجزها في الآتي:

- المبررات الموضوعية: الأهمية الاستراتيجية لقطاع الرقمنة في السياسات الحكومية الراهنة، والحاجة الملحة لتقييم مخرجات مشاريع 'الجزائر الرقمية' ميدانيا، إضافة إلى قلة الدراسات التي ربطت تقنيا بين الأتمتة ورضا المرتفقين في ولاية أم البواقي.
- المبررات الذاتية: الميل الشخصي للباحث نحو قضايا التكنولوجيا الإدارية، والرغبة في تعميق المعارف المكتسبة خلال المسار الأكاديمي.

هذا التدرج في الكتابة يساعد على تضيق النطاق تدريجيا نحو الموضوع المحدد الذي تدرسه ويمهد الطريق لطرح إشكالية دقيقة حول الموضوع توضح كيف أن الفهم الحالي للموضوع أو السياق المعرفي يطرح تساؤلات تحتاج دراسات علمية معمقة للمشكلة (وتحويلها إلى سؤال رئيسي). عموما يمكن التركيز على العناصر الأساسية بالتدرج في بداية المقدمة، كما هي مبينة في الشكل المقابل:



3- طرح الإشكالية:

إشكالية البحث تربط الأهمية والأسباب بسؤال بحثي واضح ودقيق حول المشكلة. وتقديم الإشكالية البحثية للدراسة بشكل واضح (حيث تتضمن المتغيرات الرئيسية) تعطي للبحث إطارا واضحا، يحدد نقاط التركيز الأساسية اللاحقة.

مثال تطبيقي:

"على الرغم من الإمكانيات المادية الضخمة التي رصدتها الدولة لتحديث الإدارة، والترسنة القانونية المحفزة على الرقمنة، إلا أن الواقع الميداني لا يزال يشير إلى استمرار مظاهر البيروقراطية وضعف استجابة المرفق العام لتطلعات المواطنين. هذا التناقض بين مدخلات التحديث (الرقمنة) ومخرجات الأداء (ضعف الجودة) يضعنا أمام غموض بحثي يستدعي الدراسة، وعليه، تبلور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمة العمومية في المؤسسات الإدارية بولاية أم البواقي؟"

4- الأسئلة الفرعية:

تبرز أهمية الأسئلة الفرعية في تدليل العبء الدلالي لمقاصد الإشكالية، حيث يساهم التفكير في التحليل والبحث بشكل أكثر تفصيلا في عدة جوانب تثيرها الأسئلة الفرعية.

مثال تطبيقي:

"للقوف على حيثيات الإشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع البنية التحتية الرقمية في المؤسسات محل الدراسة؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الوثائق وسرعة تقديم الخدمة؟
3. هل يؤثر نقص التدريب التقني للموظفين سلبا على جودة الخدمة الرقمية؟

5- صياغة الفرضيات:

تأتي هذه الخطوة كإجابة مؤقتة ومقترحة للأسئلة المطروحة مما توضح مسار البحث لتحقيقه. وتكتب الفرضيات كتخمينات تخضع للاختبار إما بالنفي أو اثبات الصدق، ويمكن صياغتها بجمل تقريرية تضمن المتغيرات المستقلة والتابعة ومؤشرات القياس.

مثال تطبيقي:

بناء على التراكم المعرفي الأولي، نفترض ما يلي:

✓ **الفرضية 01:** توجد علاقة قوية بين تطبيق التحول الرقمي وارتفاع مؤشرات جودة الخدمة العمومية.

✓ **الفرضية 02:** تساهم البنية التحتية الرقمية في تقليص الزمن المستغرق لأداء الخدمة.

✓ **الفرضية 03:** يعد العامل البشري (مقاومة التغيير) عائقا وسيطا يحد من فعالية الرقمنة.

ملاحظة: في البحوث التي تتبع طريقة نوعية تأويلية، لا تتضمن فرضيات بل أسئلة استكشافية.

6- أهداف الدراسة:

يسعى هذا العنصر لتحديد ما يريد تحقيقه الباحث، بحيث تكون أهدافه البحثية رابطة بين ما هو نظري وتطبيقي بناء على الأسئلة المطروحة (الرئيسية والفرعية) والفرضيات والمصاغة،

مثال تطبيقي:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تشخيص واقع الجاهزية الرقمية في الإدارات المحلية.
- ❖ قياس أثر استخدام المنصات الإلكترونية على رضا المواطن.
- ❖ تقديم نموذج مقترح لتنفيذ الإدارة الإلكترونية بما يضمن الجودة الشاملة.

7- تحديد موضوع الدراسة:

تحديد الموضوع مهم في تحديد السياق والنطاق الزمكاني والمعرفي الذي يجري فيه البحث، وهذه خطوة أساسية في وضع الحدود وتفاصيل البحث اللازمة وفق حدود تسهل تفسير النتائج:

- **النطاق الزمني:** الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة
- **النطاق المكاني:** المنطقة الجغرافية التي يركز عليها الباحث
- **الحدود المعرفية:** أو النطاق الموضوعي أي تحديد الجوانب المحددة من الموضوع التي سيتم تناولها وتلك التي سيتم استبعادها (أي تضيق الدراسة وتركيزها) بالطريقة التي تضمن إنجاز البحث قابلا للإنجاز ضمن الموارد والوقت المتاحين دون التشتت.

مثال تطبيقي:

تحدد معالم الدراسة بالأبعاد التالية:

- الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على ولاية أم البواقي والبلديات المركزية التابعة لها.
- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة الميدانية في الفترة من ديسمبر 2025 إلى مارس 2026.
- الحدود المعرفية (الموضوعية): تندرج الدراسة ضمن حقل علم الاجتماع التنظيمي وعلم الإدارة، مركزة على متغيري 'الرقمنة' و 'الجودة'.

8- مراجعة الادبيات:

يتم استعراض الأدبيات المرتبطة بالموضوع، مما يوضح مساهمة البحث في الحقل المعرفي وكيف يختلف عن الدراسات السابقة من خلال تحديد الفجوة/الفجوات البحثية في المعرفة الحالية، وقد تكون الثغرات على سبيل المثال، قد تكون الفجوة:



مثال تطبيقي (كيفية صياغة الفجوات):

- من خلال المسح النقدي للدراسات السابقة (مثل دراسة أحمد 2021، ودراسة محمد 2020، محمود 2019، حاتم 2016)، تم رصد الفجوات التالية التي ستعالجها دراستنا:
- **الفجوة المعرفية:** ركزت أغلب الدراسات على الجانب التقني (الأجهزة والشبكات)، وأغفلت الجانب السلوكي (تفاعل الموظف والمواطن مع التقنية) وهو ما ستركز عليه دراستنا.
 - **الفجوة المكانية:** معظم الدراسات طبقت في العاصمة أو المدن الكبرى وتفتقر المكتبة لدراسات معمقة حول ولاية أم البواقي كنموذج للمدن المتوسطة.
 - **الفجوة المنهجية:** اعتمدت الدراسات السابقة المنهج الوصفي فقط بينما ستعتمد دراستنا المنهج المختلط (*Mixed Methods*) لتعميق الفهم.
 - **الفجوة الزمانية:** الدراسات المتوفرة سبقت جائحة كورونا، بينما تدرس هذه الرسالة الوضع في مرحلة ما بعد الجائحة وتأثيرها على تسريع الرقمنة.

ملاحظة: عادة ما تكون الدراسات السابقة فصلا مستقلا في أبحاث الدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية لكن هناك أدلة حول إمكانية الاكتفاء بملخص لها في المقدمة.

9- الإطار المنهجي للدراسة:

- بالاستناد إلى ما تم تحديده في الأدبيات السابقة، يتم في هذا الجزء توضيح كيفية تنفيذ البحث عمليا وفق الفجوات المحددة.
- هنا تشرح بوضوح للقارئ ما هي طريقة البحث التي استخدمتها: هل اعتمدت البحث النوعي أو البحث الكمي، أو كليهما في البحث المختلط.
 - وضح المناهج والأدوات المستخدمة؛ صف طرق البحث والتقنيات والإجراءات المتبعة؛ اشرح سبب استخدامها وملائمتها مع طبيعة الدراسة (المناهج، الإقتربات والمداخل، المقاربات)؛
 - وهنا يمكن أن تشرح بوضوح واختصار من خلال طريقة البحث المختارة (بأدواتها وتقنياتها وأساليبها) كيف جمعت المادة العلمية؟ (الاستبيانات، تجارب ميدانية، المقابلات، تحليل المحتوى والنصوص، الملاحظات الميدانية إلخ) وكيف حللتها؟ (التحليل الكمي الإحصائي، التحليل التأويلي والتفسيري، التحليل النقدي، إلخ).
 - يمكن اعتماد مقارنة منهجية تقدم توليفة من المناهج والأدوات والمقتربات والمقاربات المتوافقة مع طبيعة الدراسة في تكامل منهجي.

10- الصعوبات التي واجهت البحث (اختيارية):

تبرز التحديات والصعوبات التي واجهت الباحث في الدراسة وكيف تم التعامل معها، والصعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع وبيئة العمل وعوائق التخطيط لبلوغ الأهداف المحددة في الدراسة. ويجب أن تذكر العقبات وكيف تم تجاوزها دون مبالغة في الشكاوى غير المبررة.

مثال تطبيقي:

واجه البحث جملة من التحديات، أبرزها تحفظ بعض الإداريين عن الإدلاء بمعلومات دقيقة حول تعطل الأنظمة الرقمية، وشح المراجع المتخصصة التي تربط الرقمنة بالجودة في البيئة الجزائرية الحديثة؛ وقد تم تجاوز ذلك بتوسيع وعاء العينة والاعتماد على التقارير الرسمية والمقالات الأجنبية الحديثة.

11- تبرير الخطة:

يشرح الباحث الطالب في هذه الخطوة الأسباب وراء اختيار المنهجيات والخطوات المتبعة واعتماد الترتيب المنطقي في بناء خطة الدراسة وتقسيم المحاور والعناصر التي تترابط في إطار شامل يقدم فهما لمسار البحث بأفضل طريقة للإجابة على تساؤلات البحث الرئيسية.

مثال تطبيقي:

للإحاطة بموضوع الدراسة، تم اعتماد خطة منهجية مبنية على منطق التدرج، حيث قسم البحث إلى جانبين: جانب نظري يضم فصلين: خصص الأول لتأصيل مفاهيم التحول الرقمي، والثاني لتحليل أدبيات جودة الخدمة العمومية. أما الجانب التطبيقي (الفصل الثالث)، فقد خصص لعرض وتحليل البيانات (منها الميدانية) ومناقشة النتائج في ضوء الفرضيات المطروحة، لنختم الدراسة بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.